

طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب، صدمات العرض) وسبل علاجها

أ. نسيم بن يحيى¹

ملخص:

تعنى هذه الورقة البحثية بدراسة طبيعة الصدمات الاقتصادية وسبل علاجها، وتم التوصل إلى أن النتائج المروعة للصدمات هي تدهور جميع الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وأن أثر هذه الصدمات يزداد بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص، وفي مواجهة الصدمات النقدية والحقيقية فإن النتيجة الرئيسية التي وصلت إليها الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان، هي أن سعر الصرف الثابت هو الأفضل عموماً للقطر الذي يتعرض إلى صدمات نقدية، بينما سعر الصرف المرن يكون هو الأفضل عندما تسيطر الصدمات الحقيقية على اقتصاده.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الاقتصادية، صدمات الطلب، صدمات العرض.

Abstract

This paper to study the nature of economic shocks and ways of treatment, has been reached that the horrific shock results are the deterioration of all the main objectives of economic policy, and that the impact of these shocks increases with association with the world in general and increase linked to state the source of the shock in particular, in the face of monetary shocks and the real The main result reached by the economic literature in this field, is that a fixed exchange rate is generally for Qatar, which is exposed to shocks cash is best, while flexible exchange rate is when is the best-controlled real shocks on the economy.

Key words: economic shocks, demand shocks, supply shocks.

¹. أ. نسيم بن يحيى، أستاذة مؤقتة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

مقدمة:

يعتبر موضوع الصدمات الاقتصادية من الموضوعات الجديرة بالاهتمام والدراسة، وهي ظاهرة أو قضية وجدت في السنوات الأخيرة من عقد التسعينيات من القرن الماضي بوصفها مسألة نادرة أخذت تشغل كثير من الدول في العالم المعاصر، إن هذا العقد شهد تغيرات كبيرة شملت معظم ميادين الحياة سواء في ميدان السياسة أم الفكر أم الاقتصاد، وأدت بدورها إلى تغيرات في العلاقات السياسية والاقتصادية نتج عنها العديد من الصراعات والحروب بين الدول، وقد انعكس ذلك على كثير من اقتصاديات الدول النامية.

ويعد انحصار وتقليص الصدمات مؤشراً على جودة السياسة الاقتصادية في بلد ما ووضوح الرؤى المستقبلية ومعرفة حالة الاقتصاد، ويستطيع متخذو القرار التدخل من خلال التحكم بالعديد من المتغيرات النقدية والمالية لتحقيق التوازن، إلا أن الإخفاق في تحقيق التوازن يتسبب في حدوث الصدمات سواء كانت نقدية أو مالية مما ينتج عنها آثار على العديد من المتغيرات، وقد تعتمد السلطات أحياناً إلى إحداث تلك الصدمات عندما تروم تحقيق هدف معين كمعالجة التضخم أو البطالة.

يتوقف الخيار على قدرة السلطات النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمة على الثقة بين أوجه التشوه المؤقتة والدائمة وعلى أن لا يكون التفاعل الديناميكي الاقتصادي والمالي بين التشوهات الاسمية والحقيقية تفاعلاً قوياً، ومع ذلك فواضعو السياسة الذين يعيشون في بيئات متذبذبة يفتقرون إلى معلومات ممتازة عن طابع واستمرار المصدر المحلي مقابل المصدر الخارجي للصدمة فإن الخيارات لا تكون واضحة، ويأتي التأثير السيئ من زيادة الانفتاح وحركة رأس المال.

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهرى التالي:

ما الوسائل والسياسات اللازمة للتغلب على الصدمات الاقتصادية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة نعالج الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الصدمات الاقتصادية.

المحور الثانى: صدمات الطلب (الداخلية) وطرق معالجتها

المحور الثالث: صدمات العرض (الخارجية) وطرق معالجتها.

أولاً: ماهية الصدمات الاقتصادية

تعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات على إدارة سعر الصرف ويمكن تعريفها كالاتي:

- **الصدمة الاقتصادية تعني:** "الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخلياً أو خارجياً، والصدمة الداخلية تقسم إلى صدمات نقدية وصدمة حقيقية، أما بالنسبة للصدمة الخارجية فهي تسلك طريق الدورات الاقتصادية¹".

- **الصدمة الاقتصادية تعني:** "السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ، وقد يُشار إلى الأزمة إذا لم يُسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة، أي أن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وآثارها انهيار التوازن"².
- **الصدمة الاقتصادية حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية تعني:** "تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى سياسات أفضل، وهي مجموعة إجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن (جون وليمسون 1989) وهي عشرة بنود أساسية تتضمن: (سياسة صرف تؤدي إلى نمو الصادرات، تحرير السياسات المالية، الترشيد المالي، الإصلاح الضريبي، تحرير التجارة، تشجيع الاستثمار الأجنبي، تخفيض المشاريع العامة، إعادة تكييف القوانين، مراقبة النفقات العامة، ضمان حقوق الملكية)³.
- **الصدمة في الاقتصاد الكلي تعني:** "الصدمة التي تكون لها آثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، ويُشترط إما في صدمة الطلب أو العرض تفادي تقلب الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم⁴... الخ).
- **كتعريف شامل للصدمة الاقتصادية:** "هي أحداث قد تكون داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها آثار قوية على مستوى الدخل للدولة، ونتيجتها انهيار التوازن".

1- أنواع الصدمات الاقتصادية

يمكن توضيح أنواع الصدمات فيما يلي:

- ❖ **الصدمات العارضة أو العشوائية:** يظهر هذا النوع من الصدمات نتيجة الظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية: كالزلازل أو الفيضانات والتي تؤدي إلى خسائر فادحة، وهذا النوع من الصدمات يزول عند انتهاء تلك الكوارث، ولكنها تؤدي إلى اختلال في التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة.
- ❖ **الصدمات الخارجية:** تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها، ولها آثار قوية على مستوى الدخل، ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع: تغير عوائد الصادرات، التضخم المستورد، ارتفاع تكاليف الاقتراض من الخارج.
- ❖ **الصدمات الموسمية:** يتميز هذا النوع من الصدمات بكونه قصير الأجل ويؤثر على ميزان المدفوعات لفترة زمنية معينة، وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين.
- ❖ **الصدمات الدورية:** يركز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل فيها التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ويتعرض الاقتصاد العالمي لفترات من الكساد والازدهار فتؤثر على صادرات هذه الدول سلبيًا وإيجابيًا بشكل كبير.

❖ **الصدمات الهيكلية:** وتحدث هذه الصدمات عند تغيير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحوله من طاقات معينة إلى أخرى، أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلا من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.

❖ **الصدمات الحقيقية:** وتحدث عند اعتماد تكنولوجيا جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية، وتعرض العديد من الدول إلى هذا النوع من الصدمات، وتحدث عندما يكون حدث مفاجئ في سوق السلع والخدمات مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي.⁵

❖ **الصدمات النقدية:** تنشأ في الأساس من عدم استقرار الطلب على النقود، والذي يظهر على هيئة تغيرات في مدى إقبال الاقتصاديين على حيازة العملة المحلية في ضوء الابتكارات المستحدثة في الأوراق المالية أو التذبذبات في مستوى الثقة.⁶

2- أسباب الصدمات الاقتصادية

في البداية يُمكن توضيح العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية فيما يلي⁷:

- الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي محليا وبين الدول النامية؛
- ضعف القطاعات المعوّل عليها في تغيير الهيكل الإنتاجي؛
- خلل في هيكل التجارة الخارجية؛
- التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

2-1- أسباب الصدمات الاقتصادية:

هناك العديد من الصدمات والعوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهي تدور إجمالا حول عاملين هما: **فائض الطلب وعدم واقعية الأسعار** ويُمكن تجزئة ذلك فيما يلي⁸:

- الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلي؛
- العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية؛
- العجز الدائم والكبير في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية؛
- ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة؛
- عدم تلائم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساسا لاستهلاك طبقة ضعيفي الدخل؛
- الطبيعة البدائية لسوق رأس المال، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية، ويعمل في ظل تقييد للإقراض وأسعار الفائدة مما يصعب التعبئة والتوجيه الأمثلين للادخار؛

3- مصادر الصدمات الاقتصادية:

تختلف مصادر الصدمات باختلاف نوع وطبيعة الصدمة وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من المصادر:

3-1- المصادر الداخلية: وتنحصر في⁹:

- ❖ آليات تنفيذ السياسة النقدية؛
- ❖ أهداف البنوك المركزية؛
- ❖ معتقدات صنّاع السياسة حول عمل الاقتصاد وآلية عمله؛
- ❖ السياسة النقدية والأمور السياسية.

3-2- المصادر الخارجية: وتنحصر في¹⁰:

- ❖ اكتشاف بعض الموارد الجديدة؛
- ❖ التغير في تكاليف القروض الخارجية؛
- ❖ التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي؛
- ❖ التغير في قيمة الصادرات.

ثانياً: صدمات الطلب (الداخلية) وطرق معالجتها

من الصعب التعرف على طبيعة الصدمات نتيجة التشابك والآنية الموجودة في النظم الاقتصادية، وكذا تختلف الصدمات تتداخل في نفس الوقت، وفي حالة غياب نموذج كامل للاقتصاد فإنه يصعب معرفة أو فصل آثار الأزمة الناجمة عن سياسات نقدية تضيقية أو تدني الطلب المحلي أو ظروف خارجية غير مواتية، بالإضافة إلى أنّ هذا التحليل يتعقد إذا أردنا معرفة هل الآثار دائمة أو مؤقتة، وبالتالي يصعب عموماً التعرف على طبيعة الصدمة وفيما يلي نظرة أو لمحة عن طبيعة صدمات الطلب.

يُمكن تصنيف صدمات الطلب على أنها ناتجة عن قرارات السياسة الحكومية، أو عدم توقع في تغير الاقتصاد الكلي، ويُمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): تصنيف صدمات الطلب

طبيعة صدمة الطلب		
مصدر صدمة الطلب	نقدية	غير نقدية
سياسي	قرار بتحديد معدل نمو القاعدة النقدية وأثر معدل النمو على المضاعف النقدي.	قرار بتحديد مستويات الضريبة، تنظيم تاريخ استحقاق الديون
ذاتي	الدعر المصرفي.	تحول في الطلب الاستثماري والنفقات الاستهلاكية.

Source : Michal R, Darby, Op-Cit, P 216.

وعليه يُمكن تعريف صدمة الطلب على أنها: "الأحداث (التغيرات) المؤثرة في الطلب على السلع والخدمات، وقد يكون مصدرها زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة عرض النقد"¹¹. وتُصنف صدمات الطلب إلى:

1- صدمات السياسة المالية:

هي مشكلة تأخر محتمل بين الإعلان والتنفيذ والتي ينتج عنها صعوبة وضعف في تحفيز الاقتصاد ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم مراقبة دورات الأعمال باعتبارها مهمة لتحليل نتائج السياسة المالية. وعليه يمكن أن نميز بين بعدين للسياسة المالية هما¹²:

- صدمات الإنفاق الحكومي:

هي الصدمة التي تحدث عندما تتعاقد دورة الأعمال مع السياسة النقدية، حيث ترتفع النفقات العمومية إلى فترة بعد الصدمة (عادة محددة بسنة).

- صدمات الإيرادات العمومية:

هي الصدمة التي تتعاقد فيه دورة الأعمال مع السياسة النقدية، وتستمر الإيرادات العمومية في الارتفاع إلى فترة بعد الصدمة (عادة محددة بسنة)¹³.

2- صدمات السياسة النقدية: تُعرف على أنها التغير المقصود أو غير المقصود في أحد المتغيرات النقدية)

عرض النقد، الطلب على النقد، سعر الفائدة، سعر الصرف... الخ)، وما ينجم عنها من آثار على المتغيرات الاقتصادية، ويمكن أن نميز بين عدة أنواع للصدمات النقدية¹⁴:

1-2- الصدمات النقدية حسب مصدرها:

وتُصنف إلى: صدمات عرض النقد وصدمة الطلب على النقد.

❖ صدمات عرض النقد: والذي يتفق مع اقتراح "كينز" بخصوص اعتماد النشاط الاقتصادي خلال

الكساد على الطلب، كما أن هذا التحدي يمكن توليده بواسطة التفاوت في مرونة الأسعار والأجور.

- التفاوت في مرونة السعر: تتحمل الشركات تكاليف كبيرة عندما تعدل أسعارها رداً على صدمات

الإنفاق التي ترافق التضخم، فالصدمة الإيجابية للإنفاق سوف تؤثر على تعديل الأسعار بصورة أكبر مما في الصدمات السلبية، فعندما تكون الصدمات الإيجابية للإنفاق مترافقة مع التضخم تجعل رغبة الشركات أو حافزها لدفع قائمة التكاليف كبيرة وتبادر بتعديل السعر الحقيقي، أما عندما تكون الصدمات السلبية للإنفاق مترافقة مع التضخم فقد يلغي أحدهما الآخر مما يدفع الشركات إلى الامتناع عن تسديد قائمة الكلفة المترافقة مع تعديل الأسعار باتجاه تخفيضها، وذلك يعود إلى تطابق سعرهم النسبي مع سعرهم الاسمي مما يؤدي إلى اختلال الناتج في رد فعل الشركات في هذا الأمر¹⁵.

❖ صدمات الطلب على النقود:

تُعرف صدمات الطلب على النقود بأنها التغيرات العشوائية في الطلب على النقود نتيجة التغيرات في طلب الأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص، والقطاع الخارجي على النقود والناجمة عن تغيرات مستويات الأسعار، فارتفاع مستويات الأسعار يزيد من الطلب على النقود لتغطية العجز في القوة الشرائية، ويحدث العكس في حالة انخفاض مستويات الأسعار فينخفض الطلب النقدي، وتلعب الدخول أيضاً دوراً في تغيرات الطلب النقدي والتي تنعكس في تغير نسبة ما يحتفظ الأفراد من نقود عند مستويات

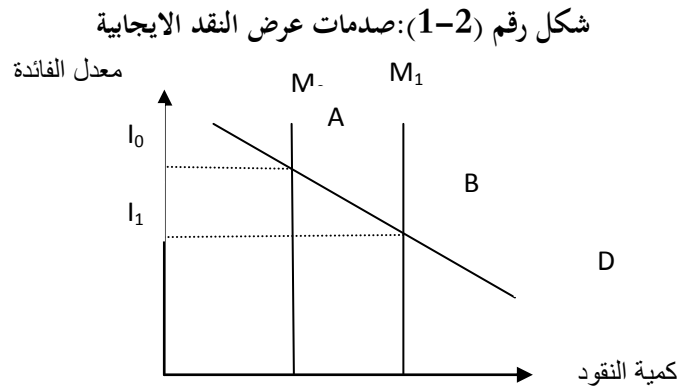
الدخول المختلفة، فارتفاع الدخل يرفع من نسبة ما يُحتفظ به من نقود أي بمعنى زيادة الطلب على النقود، فضلاً عن ذلك فإن سعر الفائدة يعد عاملاً رئيسياً في التأثير على الطلب النقدي لأنه يرتبط بعلاقة عكسية معه، فارتفاع سعر الفائدة يُخفض من الطلب النقدي، إذ يستثمر الأفراد والمنشآت الأرصدة النقدية في سندات قصيرة الأجل للحصول على العائد المرتفع، ويحصل العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.

2-2- الصدمات النقدية حسب اتجاهها:

وتصنف إلى: الصدمات النقدية الإيجابية والصدمات النقدية السلبية.

❖ الصدمات النقدية الإيجابية:

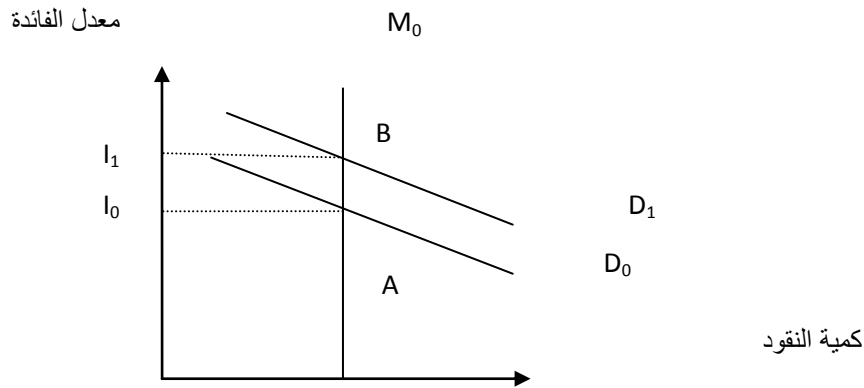
يُطلق مصطلح الصدمات النقدية الإيجابية عند حدوث زيادة أو ارتفاع في أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد أو الطلب عليه) رغم أن آثارها تكون مختلفة على متغيرات نقدية أخرى، فالشكل البياني يبين صدمة إيجابية لعرض النقد، فينتقل منحنى عرض النقد من M_0 إلى M_1 خافضاً سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 وناقلًا التوازن من النقطة A إلى النقطة B.



المصدر: بتصريف نقلا عن عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقد والبنوك والأسواق المالية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2004، ص 387.

أما الصدمات الإيجابية للطلب على النقود فتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من D_0 إلى D_1 وانتقال التوازن النقدي من النقطة A إلى النقطة B ومنه ارتفاع سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2-2): صدمات الطلب على النقود الإيجابية.

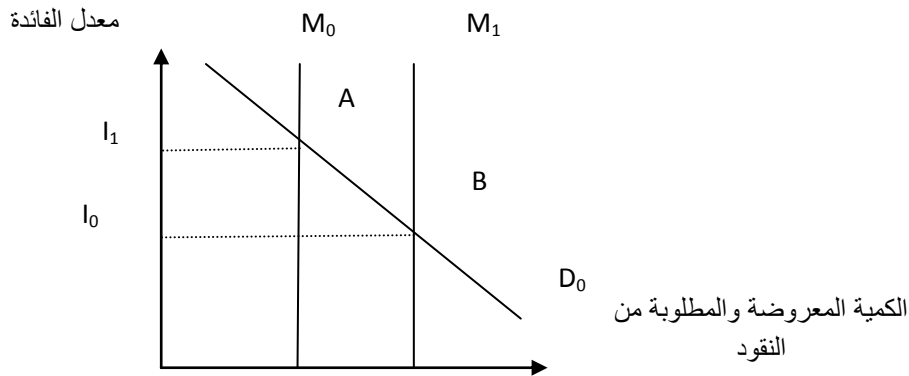


المصدر: عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 333.

❖ الصدمات النقدية السلبية:

تحدث عند انخفاض أحد المتغيرات النقدية (عرض النقد، الطلب على النقد) صدمات عرض النقد السلبية تؤدي إلى انتقال منحنى M_0 إلى M_1 وانتقال التوازن النقدي من النقطة B إلى A وارتفاع سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2-3): صدمات عرض النقد السلبية

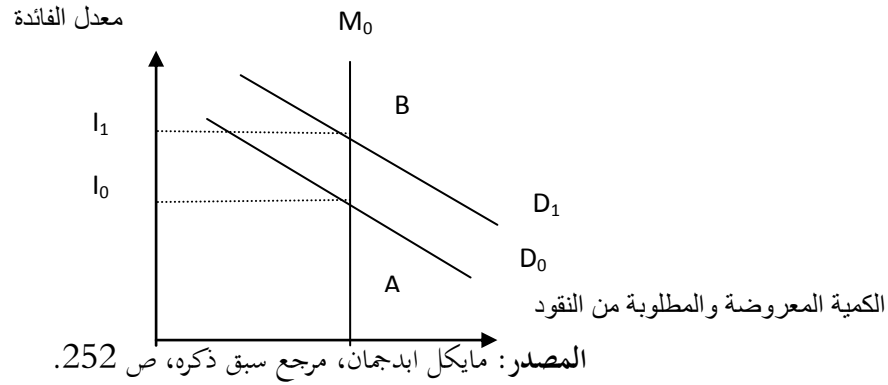


المصدر: بتصرف نقلا عن مايكل ايديمان، ترجمة وتعريب: محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية

والسياسة، دط، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1999، ص 251.

صدمة الطلب على النقد السلبية تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب على النقود من D_0 إلى D_1 وانتقال التوازن النقدي من النقطة B إلى A وخافضة سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 كما في الشكل التالي:

شكل رقم (2-4): صدمات الطلب على النقود السلبية

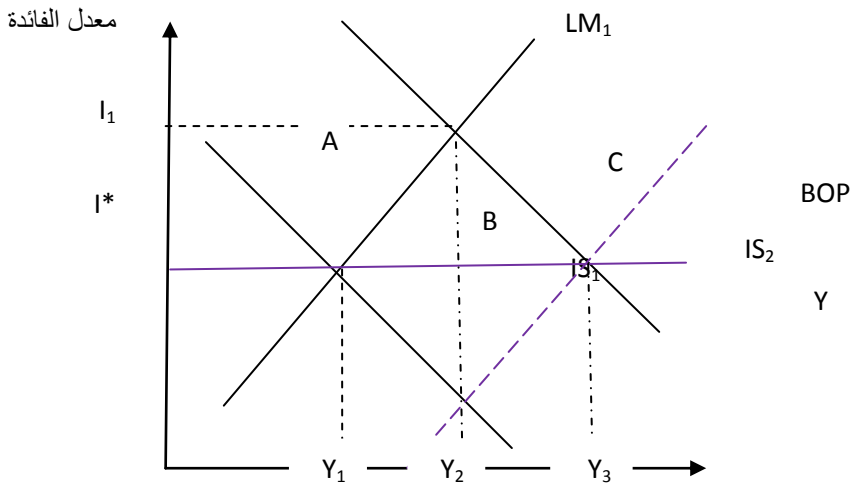


كما يمكن أن تُميز بين الصدمة الحقيقية في ظل أسعار الصرف الثابتة، وأسعار الصرف المرنة.

❖ الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف الثابت

ينتج عن السياسة المالية التوسعية عدد من الآثار تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة المحلي من مستواه التوازني في I^* والذي يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل ينتج عنه زيادة في معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وفي ظل نظام الصرف الثابت سيبيع البنك المركزي عملته ويشتري النقد الأجنبي حفاظاً على سعر الصرف، مما يزيد السيولة النقدية إلى أن يتساوى عرض النقد مع الطلب عليه عند سعر فائدة I^* ويحدث هذا مع ارتفاع الدخل إلى Y_2 ، ويعود التوازن في سوق النقد والسلع والخدمات والقطاع لخارجي في النقطة C والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2-5): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف الثابت.

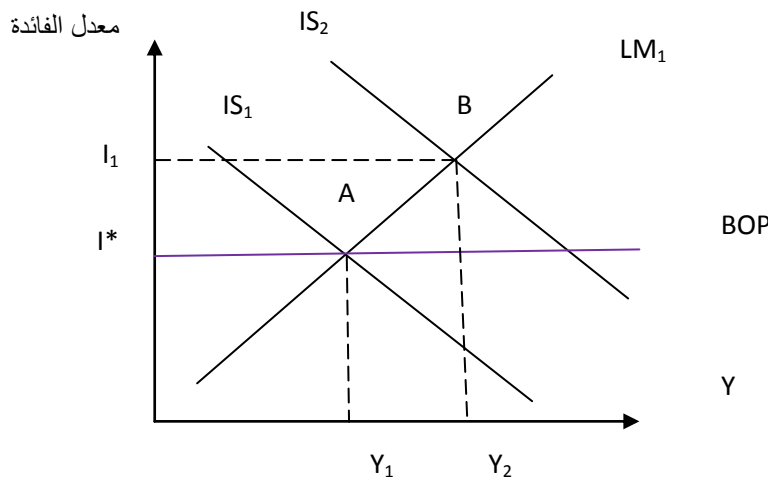


يدل هذا التحليل على أن الصدمة المحلية الحقيقية تؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف وعدم استقرارهما في ظل ثبات سعر الصرف.

ثانيًا: الصدمة الحقيقية ونظام سعر الصرف المرن

ارتفاع سعر الفائدة سيسمح بتدفق رأسمالي إلى الداخل وبالتالي انخفاض سعر الصرف والذي يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري، والذي يُلقى بظلال آثاره السلبية على الدخل والتوظيف، وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي، لكن أثر التوسع المالي على الدخل وأثر انخفاض سعر الصرف على الدخل متساويان لكن متعاكسان، وبالتالي فإن الدخل والتوظيف يعودان إلى ما كانا عليه ويعود توازن ميزان المدفوعات وسوقي النقد والسلع والخدمات عند النقطة A والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (2-6): أثر توسع السياسة المالية في نظام الصرف المرن.



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

يُشير هذا التحليل إلى أن السياسة المالية تفقد قوتها كعامل استقرار عندما يكون سعر الصرف مرناً، وبالتالي فإن أثر الصدمة في ظل مرونة سعر الصرف يكون عابراً وغير قابل للاستمرار.

3- طرق معالجة صدمات الطلب (الداخلية):

هناك مجموعة من السياسات المعتمدة في مواجهة الصدمات الداخلية منها ما يعود إلى سياسات الإنفاق الكلي ومنها ما يعود إلى القطاع المالي وغيرها¹⁶:

❖ الترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي

يجب العمل على كل ما من شأنه أن لا يهدر المال الحكومي، لكن هذا الترشيد يجب أن يتم بحذر، لأنه قد يأخذ الطابع السلبي تجاه السكان ذوي الدخل المنخفض، فترشيد الإنفاق يجب أن يشمل السلع والخدمات الكمالية وليس الأساسية.

❖ تبني سياسة لإصلاح القطاع المالي

فالإصلاح المالي المستند إلى سياسة مالية قوية يساعد على النمو الاقتصادي، والمطلوب في هذا المجال اختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف، ويجب الحذر من انخفاض التضخم

فبقدر ما إن ارتفاع معدلاته تُؤذي الاقتصاد، أيضا انخفاضه يُسبب آثار تُزعزع الاستقرار الاقتصادي، فقد يحدث انكماش في الأسعار وانخفاض في الدخول والغرق في فخ السيولة.

❖ إتباع سياسة النهوض الاقتصادي

والهدف منها تحفيز الاستثمار من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة تُخفف من معدلات البطالة، وذلك من خلال تشجيع الطلب على الاستهلاك، حيث أن زيادة الطلب على الاستهلاك تدفع المؤسسات الاقتصادية إلى زيادة حجم استثماراتها مما ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

زيادة الدخل ← زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الإنتاج ← زيادة الاستثمار ← خلق فرص عمل

ثالثا: صدّات العرض (الخارجية) وطرق علاجها

تزامنا مع ظهور التضخم والبطالة في السبعينيات، أصيب العالم بما يعرف بالركود التضخمي وهو حالة من التضخم المرتفع والبطالة المرتفعة متسببا في حدوث صدمة عرض ويمكن تعريفها على أنها: أحداث تقع بسرعة ولا تتكرر في السنة التالية، حيث أن الأسعار ترتفع ويمكن أن تبقى عند مستوى أكثر ارتفاعا لمدة طويلة، ولكنها لا تستمر في الارتفاع¹⁷.

ومن مصادرها:

❖ اختلاف الدورات الاقتصادية في طولها ومدتها تشكل مصدر صدّات العرض،

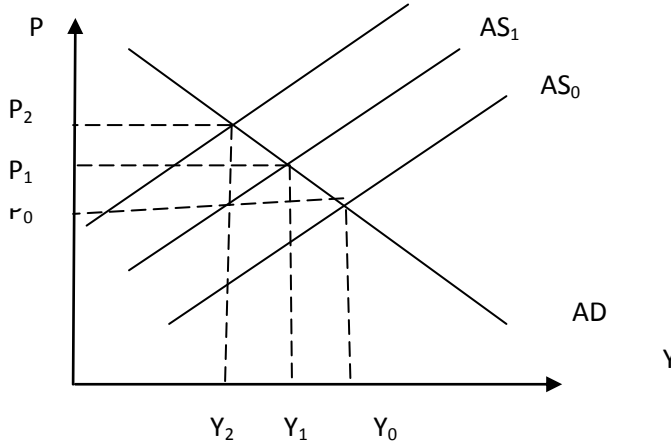
❖ التطور التكنولوجي،

❖ التغير في معدل البطالة الطبيعي بسبب تغير العرض الكلي¹⁸.

1- صدّات العرض الموجبة والسالبة

صدّات العرض السالبة مثل انخفاض في توافر المواد الأولية التي تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتاج وانتقال منحنى العرض الكلي إلى اليسار (أعلى)، ويحدث العكس بالنسبة لصدّات العرض الموجبة مثل توافر المياه للزراعة أو اختراع جديد يؤدي إلى تخفيض في تكاليف الإنتاج.

شكل رقم (3-1) AS_2 رض الموجبة والسالبة.

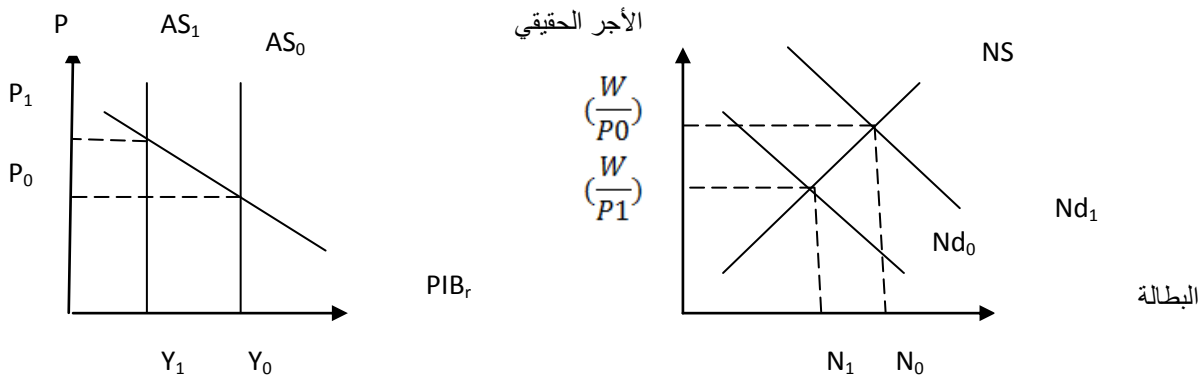


المصدر: حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2000، ص ص 153-154.

الزيادة الأصلية في أسعار البترول والتي ينتج عنها زيادة في أسعار موارد الطاقة الأخرى، أدت إلى انتقال منحنى العرض الكلي من AS_0 إلى AS_1 وترتب عن ذلك انخفاض الناتج من Y_0 إلى Y_1 وارتفاع الأسعار من P_0 إلى P_1 وعندما تتصل أسعار المنتجات المتصلة بالطاقة وكل المنتجات فإن الأسعار الكلية سترتفع، وبمرور الزمن يستوعب العمال تلك الأسعار وبالتالي فإن الأسعار المتوقعة ترتفع من P_0 إلى P_1 وسوف يترتب على ذلك انتقال آخر إلى اليسار في دالة العرض الكلي من AS_1 إلى AS_2 وترتفع الأسعار أكثر إلى P_2 وينخفض الناتج إلى Y_2 .

وعليه ترى النظرية النيوكلاسيكية أن انخفاض العرض ينتج عنه انخفاض نمو الناتج المحلي الحقيقي، انخفاض الأجور الحقيقي، انخفاض معدلات البطالة، ارتفاع المستوى العام للأسعار، ارتفاع أسعار الفائدة. ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (3-2): أثر انخفاض العرض على بعض المتغيرات .



Source : John M, Bavoun, Op- Cit, PP 357-358.

بينما تركز النظرية الكينزية على الصدمات الناجمة عن انتقال التدفقات التلقائية، في حين تهتم النظرية النقدية بانتقال معدل نمو عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات فجائية غير متوقعة في النشاط الاقتصادي وترى بأن السبب الحقيقي للدورات ناتجة عن صدمات عرض النقد التي تواجه الاقتصاد¹⁹.

2- الصدمات الخارجية وأثرها في الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية:

قبل أن نتحدث عن آثار الصدمات الخارجية في الاختلالات الاقتصادية لابد أن نتحدث عن أثرها على متغيرات السياسة المالية، حيث يظهر أثر هذه الحالة بشكل أوضح في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة وتكون قدرة الدول النامية على تحديد أثر هذه العوامل أكثر صعوبة، وتؤثر الصدمات الخارجية في الدول المتقدمة على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي بشكل أكبر من تأثيرها على المتغيرات المالية بحد ذاتها، ذلك لأن القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي، ولذلك فإن أي تغير في المتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل مباشر بالصدمات الخارجية، ولكنه قد يظهر نتيجة لسياسة رد فعل من قبل الحكومة، فعلى سبيل المثال: قد تسبب رفع أسعار البترول سنة 1974 بانخفاض الدخل الحقيقي للدول الصناعية والذي دفع الحكومات آنذاك إلى زيادة الإنفاق العام عن طريق زيادة الإعانات على الأسر الفقيرة.

أما في الدول النامية فإن تأثير الصدمات الخارجية على الأدوات والمتغيرات المالية يأتي بشكل مباشر، ولذلك فإن التغير الملحوظ في مستويات الأدوات والمتغيرات المالية لا يكون مرتبط بشكل رئيسي ومباشر برد فعل الحكومة، ولهذا يكون من الصعب على هذه الدول التعامل مع الصدمات الخارجية وفصل الأثر المباشر لها- الذي يُصيب الأدوات والمتغيرات المالية- عن الأثر غير المباشر والناتج عن رد الفعل الحكومي على هذه الصدمة. ويرجع السبب في هذه الصعوبة للدول النامية إلى وجود ارتباط وثيق بين الموازنة العامة والقطاع الخارجي، ويعتمد هذا الارتباط على عدة عوامل أهمها:

❖ نسبة ضرائب التجارة الخارجية من الإيرادات الكلية؛

❖ نسبة ضريبة المبيعات للسلع المستوردة من الإيرادات الكلية؛

❖ الاعتماد بشكل جزئي على المساعدات والقروض الخارجية؛

❖ ارتفاع نسبة الدين الخارجي للقطاع العام؛

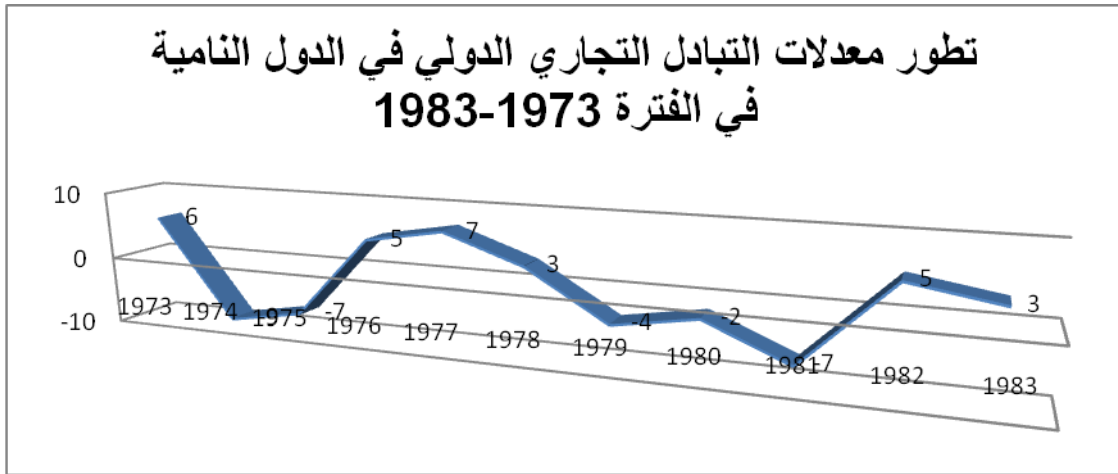
❖ اختلاف الأسعار المحلية عن الأسعار العالمية²⁰.

تمثلت أهم الصدمات التي مارست تأثيرا سلبيا في اقتصاديات الدول النامية فيما يلي:

2-1- تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي:

سجلت معدلات التبادل التجاري الدولي تدهورا ملحوظا في غير صالح الدول النامية غير البترولية، وبلغ متوسط معدل التدهور السنوي 3,9% خلال الفترة من 1973-1983 على النحو الموضح في الشكل التالي

شكل رقم (3-3): تطور معدلات التبادل التجاري الدولي في الدول النامية للفترة من 1973-1983.



المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دط، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص 31.

وجدير بالذكر أن صدمتي البترول الأولى والثانية كانتا من أهم مقومات تدهور المعدلات السالفة الذكر، حيث ترتب عليها ارتفاع أسعار واردات الدول النامية عامة والواردات البترولية خاصة.

2-2- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية:

تعرضت معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة لتدهور ملموس خلال الفترة 1973-1983، حيث انخفض متوسط معدلات نمو الناتج الداخلي الخام من 4,7% سنة 1972 إلى 2,8% في الفترة من 1973-1976، وذلك عقب صدمة البترول الأولى، ثم تحسن بعد ذلك تحسنا طفيفا فبلغت 3,2% في الفترة من 1977-1980، إلا أنها عاودت الانخفاض مرة أخرى إلى 1,3% في الفترة من 1980-1983، وجدير بالذكر أن تدهور معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول تمخض عنه انخفاض الطلب من جانبها على صادرات الدول النامية وهو ما أثر سلبا على عوائد حصيلة تلك الصادرات.

2-3 تزايد معدلات الفائدة

الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الحقيقية في أسواق رأس المال الخارجية، من خلال ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية خاصة من المصادر التجارية وقد أثرت هذه الصدمة على الدول النامية وفق مؤشر سعر الفائدة إلى الناتج الداخلي الخام كما يوضحه الجدول التالي²¹:

جدول رقم (3-1): تأثير صدمة ارتفاع سعر الفائدة على بعض دول الجنوب خلال الثمانينيات.

دول الجنوب	أثر الصدمة (نسبة من الناتج الداخلي الخام)
إفريقيا الصحراوية	-4.4
شرق آسيا (بدون آسيا)	-4.3
الصين	-0.6
جنوب آسيا بدون الهند	-2.3
الهند	-1
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	-4

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سبق ذكره، ص 53.

وتجدر الإشارة إلى أن حدة الأثر السلبي للصدمة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية قد ارتبطت بدرجة كبيرة بما اتسمت به اقتصاديات هذه الدول من شدة الحساسية للصدمة الخارجية نتيجة لتزايد الوزن النسبي لقطاع التجارة الخارجية واعتماد هيكل الصادرات على إنتاج وتصدير المواد الخام والمنتجات الأولية التي تتسم بعدم استقرار أسعارها العالمية من ناحية، وتراخي الطلب العالمي من ناحية أخرى. كما يمكن القول أن الصدمة المالية العالمية 2007-2008 (معضلة النفط) حسب التقرير الصادر من طرف صندوق النقد الدولي لسنة 2009 الذي يركز على آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري والقنوات التي سيتأثر من خلالها بالأزمة، فقد جاء في التقرير أن الجزائر بمعزل عن العدوى المالية المباشرة، لكن أسعار النفط المنخفضة من شأنها إضعاف الوضعية المالية والخارجية، ويبدو أن القنوات المالية المباشرة لانتقال الأزمة إلى الجزائر ضعيفة أو محدودة الأثر ويرجع ذلك إلى:

❖ إجمالي الديون الخارجية حوالي 3% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2008، ويعود ذلك إلى الطفرة النفطية خصوصا أن نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام تم تخفيضها لتصل إلى أقل من 1% من الناتج الداخلي الخام؛

❖ تسعون بالمائة 90% من النظام المصرفي تابع للحكومة أما الباقي فهو ملكية أجنبية معظمها لبنوك دولية النشاط؛

❖ الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيل إلى حد بعيد يمثل 1% في المتوسط من الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة لتوظيف الأرباح تزايد في ظل الأزمة المالية العالمية فإنها تمثل حوالي 1% من الاحتياطات الأجنبية²².

3- طرق معالجة صدمات العرض (الخارجية):

تعددت السياسات التي استخدمتها الدول النامية لمعالجة آثار الصدمات الخارجية الناتجة عن تغير شروط التجارة، وتغير قيم الصادرات وتغير سعر الفائدة العالمي، ومن أبرز هذه السياسات الاعتماد على زيادة صافي

التمويل الخارجي عن طريق زيادة الاقتراض الخارجي، أو استخدام العروض التجارية لزيادة حصص الأسواق التصديرية، أو استخدام سياسة إحلال المستوردات، بالإضافة إلى استخدام السياسات الكلية والتي تستدعي انخفاض في نمو الطلب على المستوردات، وعلى الرغم من تعدد هذه السياسات إلا أنه من الصعب تحديد أي من هذه السياسات هو العلاج الأمثل للرد على نوع معين من الصدمات الخارجية، وذلك نتيجة لعدم قدرة صانعي القرار على التحكم بالأدوات الاقتصادية على المدى القصير، إضافة إلى عدم قدرتهم على الحصول على المعلومات الكافية والدقيقة²³.

خاتمة:

انصب الاهتمام من خلال هذه الدراسة على ماهية الصدمات الاقتصادية، وتم التوصل إلى أنّ طبيعة الصدمة يصعب التعرف عليها نظرا للتشابك والآنية الموجودة في التّظم الاقتصادية، وكذا تختلف الصدمات تتداخل في نفس الوقت، وفي حالة غياب نموذج كامل للاقتصاد فإنه يصعب معرفة أو فصل آثار الأزمة الناجمة عن سياسات نقدية تضيقية أو تدني الطلب المحلي أو ظروف خارجية غير مواتية، بالإضافة إلى أنّ هذا التحليل يتعقد إذا أردنا معرفة هل الآثار دائمة أو مؤقتة، وبالتالي يصعب عموما التعرف على طبيعة الصدمة في الأنظمة الاقتصادية، وأنّ النتائج المروعة للصدمات هي تدهور جميع الأهداف الرئيسية للسياسة الاقتصادية، وأنّ أثر هذه الصدمات يزداد بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص، وفي مواجهة الصدمات النقدية والحقيقية فإنّ النتيجة الرئيسية التي وصلت إليها الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان، هي أنّ سعر الصرف الثابت هو الأفضل عموما للقطر الذي يتعرض إلى صدمات نقدية، بينما سعر الصرف المرن يكون هو الأفضل عندما تسيطر الصدمات الحقيقية على اقتصاده، وعليه نوصي بـ:

- ❖ ضرورة توقف الاتجاه الحالي نحو زيادة الإنفاق العام لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات من قطاع المحروقات؛
- ❖ ضرورة الحد من اعتمادنا على وسائل التمويل الخارجية وزيادة الاعتماد على وسائل التمويل الداخلية، وذلك كون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمة خارجية تُصيب أدوات السياسة المالية؛
- ❖ ضرورة تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني من التّعرض للصدمات الاقتصادية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية، ومن أمثلة هذه الصدمات الأزمات المالية، أزمات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وأسعار النفط وما شابه، ففي ظل العولمة الاقتصادية يُصبح الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية إذ أنّه من الصّعب السيطرة على حركة المعاملات الاقتصادية؛
- ❖ إنشاء صندوق سيادي لتجنب صدمات الأزمة المالية مُكلف بتطوير قواعد تنمية اقتصادية متوازنة يكون مدعم بمجلس مراقبة يتكون من مجموعة من الخبراء والاقتصاديين.

المراجع:

- ¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص ص 118-119.
- ² محمد صالح سلمان، **قياس وتحليل الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي للفترة (1980-2005) دراسة قياسية**، بغداد، متاح على : <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359>، تاريخ الإطلاع: 2015/01/29، 08:19، ص 2.
- ³ حاكمي بوفحص، **الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 07، جامعة وهران، الجزائر، ص ص 6-7.
- ⁴ Michal R , Darby, **Intermediat Macroeconomics**, international student edition, MCGRAW- hill , KOGAKUSHA.LTD, university of California. Los Angeles, 1979, p 215.
- ⁵ محمد صالح سلمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-3.
- ⁶ إبراهيم الكراسنة ، **سياسة سعر الصرف دور البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 11-22/06/2006، ص 13.
- ⁷ عبد القادر خليل، **محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، - فرع اقتصاد قياسي - جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص 53-56.
- ⁸ Choukri Benzarour, **Macroeconomic policies for structural adjustment policies**, MPRA paper N 14980 , Algiers university, may 2009,p 04.
- ⁹ عبد الحسين جليل الغالي، ليلي بديوي مطوق، مرجع سبق ذكره، ص ص 207-208.
- ¹⁰ عبد الله محمد العاضي، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني**، أطروحة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط، غير منشورة، جامعة دمشق، 2007، ص ص 20-21.
- ¹¹ Bodi Zvi, Rame Alese, and Marcus A, Tanj, **Essentials of Investment**, 5thed McGraw-Hill, USA,2003,P 387.
- ¹² An draw Mountford, Harald Uhlig, **Wha are the effect of fiscal policy shock?**,SFB649,Humboldt- university Zu Berlin, July 2005,P3
- ¹³ An draw Mountford,Harald Uhlig, **What are the effect of fiscal policy shocks?** ,Working paper,14551, National Bureau of economic research, Cambridge,Decembre2008, P P 4-11.
- ¹⁴ توماس ماير، جيمس سي، دوسينبري، روبرت ألبر، ترجمة: أحمد عبد الخالق وأحمد بديع، **النقود والبنوك والاقتصاد**، ط1، الرياض، السعودية، 2002، ص 428.
- ¹⁵ عبد الحسن جليل الغالي، **العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، جامعة الكوفة، 2009، ص 209.
- ¹⁶ صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 01، 2009، ص ص 579-580.
- ¹⁷ توماس ماير، مرجع سبق ذكره، ص 429.
- ¹⁸ رجاء عبود خيضر موسى الربيعي، **التحليل الفكري للدورات الاقتصادية**، متاح على: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=64359>، تاريخ الاطلاع: 2015/04/09، ص 23.
- ¹⁹ رجاء خيضر عبود موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 23.
- ²⁰ أسامة روبين القلعاوي، **تأثير الصدمات الاقتصادي التجارية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة**، دراسة قياسية تحليلية (1969-1996) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد غير منشورة، جامعة اليرموك، أريد، الأردن، 1999، ص 85.

- ²¹ عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990-2006، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، فرع: اقتصاد قياسي - جامعة الجزائر، 2007-2008. ص 53.¹
- ²² رشيد بوكساني، أمينة مزيان، الاستقرار المالي رهينة قطاع المحروقات في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 10، ديسمبر 2011، ص 256-257.
- ²³ أسامة رويين القلعاوي، مرجع سبق ذكره، ص 92.